

Volume 7/3 September 2019

p. 350/369

**THE LINGUISTIC SIGNS ATTRIBUTES OF
ARABS**

Salah Kadhim Hadi

Abstract

Arabs have a very rich cradle of knowledge as they absorbed the ancient philosophical sources as well as the religious culture. All this is combined with their utmost care for the literary heritage that is rich in linguistic matters. Such a diversity of knowledge enabled them to analyze the linguistic phenomena, and the study of linguistic signs, and exploring their characteristics have been among the basics of their linguistic fields of study for Arabs. They found that such linguistic signs have many aspects and components, and that the relationship between such aspects or components may endow some distinctive features to these signs. Arabic scholars were unique in their observation of such characteristics, such as: the feature of matching between the signifier and the referent in the sign in which the relation of similarity is normal between the signifier and the referent. They thought deeply of this kind and found in it an implied feature that varies according to the type of referent. Referents can be verbs, and the appropriate sounds of such verbs are selected according to the variety of the verbs in matters of their strength and weakness. It is settled in Arabic linguistic critical thought that the vast majority of signs are governed by the arbitrary relation between the signifiers and their referents and meanings. Also, they put their hands on some characteristics that are determined by the relation of the signifiers by the contexts, so the utterances are assigned for complete or partial meanings by a noticeable personal or objective issue, and they highlighted the linguistic signs which have a rational attribute according to the implication and compliance, which may lead to the call for the literal rather than metaphorical use of signifiers. They expanded the details of the features of signifiers according to the meanings, and referred to the specific, the general and the joint, and they listed the interpretive, the summative and the types of significations; as well as the expressions, the references and the meaning of the text, the required, the spoken utterance and the concept, the explicit and the implicit, the discourse, the faulty speech, consistency and inconsistency

Key words: Signs – Linguistic – Arabs.

خصائص العلامات اللسانية عند العرب

أ. م. د. صلاح كاظم هادي / جامعة بغداد

ملخص

توافر للعرب مهاد معرفي ثري لاطلاعهم على المصادر الفلسفية القديمة مع الثقافة الدينية العقديّة ، واجتمع ذلك في عنايتهم الفائقة بالتراث الأدبي الغني بالمسائل اللغوية ، وقد مكّنهم هذا التنوع المعرفي من تشريح الظواهر اللغوية ، وتعد دراسة العلامات اللسانية واستكشاف خصائصها من إبداعات المباحث اللسانية عندهم ، وقد وجدوا أن للعلامات اللسانية أطرافاً ومكونات ، وإن العلاقة بين هذه الأطراف أو المكونات تكسب تلك العلامات خصائص مائزة ، وقد تفرد المفكرون العرب بملاحظة هذه الخصائص وهي : خصيصة التماثل بين الدال و المرجع في العلامات التي تكون فيها علاقة المشابهة طبيعية بين الدال والمرجع ، وأمعنوا النظر في هذا النوع فوجدوا فيه خصيصة مضمرة بحسب نوع المرجع ، ويمكن أن تكون المراجع أفعالاً ، فتنتخب الأصوات المناسبة لتلك الأفعال بحسب تفاوتها شدة وضعفاً ، واستقر في الفكر النقدي اللساني العربي أن الأعم الأغلب من العلامات تحكمها الخصيصة الاعباطية علاقات الدوال بالمراجع والمعاني ، ووضعوا أيديهم على خصائص تحددها علاقة الدوال بالسياقات ، فتكون الألفاظ موضوعة لمعان كلية أو جزئية بأمر ملحوظ شخصي أو نوعي ، ونبهوا إلى العلامات اللسانية ذات الخصيصة العقلية بحسب التضمن والالتزام ، التي تقضي إلى القول بالاستعمال الحقيقي والمجازي للدوال ، وتوسعوا بالتفصيل في خصائص الدوال بحسب النظر إلى المعاني ، فقالوا بالخاص والعام والمشارك ، والمفسر والمجمل وأنواع الدلالات فقالوا بالعبارة والإشارة ودلالة النص والاقتضاء ، والمنطوق والمفهوم ، والصريح وغير الصريح ، والخطاب واللحن والمخالفة والموافقة .

الكلمات المفتاحية : (علامات – لسانية – العرب).

المقدمة :

اعتمد الفكر النقدي العربي القديم في بحثه الدلالي الأنموذج اللساني موضوعاً لما فيه من قوة دلالية دينامية محمّلة بمحتوى فكري ، إلا أن ذلك البحث اتّسم بما اتّسمت به مرحلته من ميل نحو التحديد ، فذهب السفسطائيون في القرن الخامس قبل الميلاد وأفلاطون في القرن الرابع قبل الميلاد إلى أن الصلة بين الدال والمدلول صلة طبيعية ، واستدلوا على ذلك من وضوح تلك العلاقة وسهولة تفسيرها في بدء نشأة اللغة ، ينظر أنيس 1986 / 62 و وينظر : المسديّ 1986م / 63 82 ، أما ديموقريطس في القرن الخامس قبل الميلاد وأرسطوطاليس فقد جَهدا في البرهان على إن العلاقة بين اللفظ والمعنى مكتسبة اصطلاحية عرفية تواضع مستعملوها عليها. ينظر مجاهد 1985 / 205 ، وربما كان الفكر الذي سبق هذه المرحلة أكثر موضوعية في تصنيف العلاقة بين اللفظ ومدلوله فرأى سقراط أن بعض الألفاظ لها صلة طبيعية بالمعنى ، وبعضها الآخر اصطلاح الناس عليها لتدلّ على المعاني التي يريدون ، ينظر : المصدر نفسه / 218 ، وإن توغلنا في تاريخ أقدم لوجدنا أن للمفكرين الهنود آراء مختلفة ، فمنهم من رأى أن العلاقة طبيعية ، ومنهم من قال بوجود صلة ضرورية بين اللفظ ومعناه ، وآخرون قالوا بالاصطلاح المشترك بالتوقيف الإلهي ينظر : وافي 1972 / 81 وما بعدها، ولم يتوقف الفكر العربي عند هذه الحدود بل تجاوزها إلى بحث أكثر تعقيداً في تصنيفه خصائص العلامات اللسانية ، وذلك بحسب العلاقات بين أطراف العلامات أو مكوناتها فجاء التقسيم ثنائياً كالآتي :

أ- خصيصة علاقة التماثل بين الدال والمدلول والموضوع ، وهي نتيجة عن بحث التدليل (semiosis) أو (sigaction) ، أي رصد العلاقة بين الدال والمدلول بوصفها علاقة مفترضة ومتبادلة بين الشكل والمحتوى من حيث الكيفية، ويخرج هذا البحث في موضع العلاقة الطبيعية إلى الجمع بين علاقة الدال والمرجع أو الموضوع إلى جانب المدلول .

ب- خصائص العلامات اللسانية عن طريق العلاقة بين أنواع أطراف العلامات .

خصيصة المماثلة بين الدال والمرجع : وفي إطار النوع الأول من بحث العلاقات بين أطراف العلامات اللسانية نستطيع الاطمئنان إلى مقدمة مفادها إن العرب في تفكيرهم السيميائي انطلقوا من تصور وضعي ، تبينوا فيه كيفية إظهار المدلول عليه بفحص العلاقة بين قطبي الدلالة (الدال والمدلول) بالعودة إلى المرجع أو الواقع الخارجي ، والموازنة بينه ، والدال من جهة ، وما تثير أو تترك من صور في الذهن من جهة أخرى ، وبحسب هذه النظرة تُحدد درجة التطابق (Rung of application) ، أو العلاقة بين الدال والمدلول ، وعندما ثبت أن الحواس هي الأصل في الإدراك ، فإنها تقود إلى المعرفة الاضطرارية المباشرة على نحو معرفة الحس ، وتجربة الشعور ، ولما كان الدال صورة حسية يُدرك بحاسة من الحواس والموضوع المشار إليه حسياً أيضاً ، فإن الدال يمثل شكلاً يقاس إلى المرجع من حيث التطابق معه أو الشبه منه أو لعرض من أعراضه - بحسب أبي نصر الفارابي ، ينظر: الفارابي 139 - 138 / 1970 ، و 144 ، أي أن الإشارة هنا تؤدي وظيفتها بسماتها التي تشبه الموضوع المشار إليه ، وتسمى هذه الإشارة بـ(الأيقون) (icon) ، وهي دلالة مطابقة في حد ذاتها ، وإن مزية هذه الإشارة أنها تقع ضمن الإدراك والتعبير الإراديين وغير الإراديين، ينظر وافي 81 / 1972 وما بعدها ، ومثال الإدراك غير الإرادي الإحساس بالبرد من الشيء البارد اضطراراً ، أو الإحساس بالألم من جرح أو مرض ، أما التعبير غير الإرادي فهو كترك الأثر من دون الدلالة على صاحبه ، جاء في أخبار عمرو بن قمينه إنه استدل على وجوده قرب خباء زوجة عمه من أثر قدميه التي كانت سبابتها ووسطاهما ملتصقتين ، وقد ترك عمرو هذا الأثر من دون إرادة أو قصد منه ، ينظر الأصفهاني / د.ت/ج/ 16 / 159-158 ، السراج 2 / 1956 / 154-155 ، وذهب أبو هلال العسكري إلى أن هذه الآثار علامات أو دلالات وإن حُلَّت من القصد ، لأنه ليس بمنكر في اللغة أن يُسمى أثر اللص دلالة عليه ، ينظر العسكري 1981 / 59 ، وحجة العسكري ضعيفة ، لأنها تستند إلى ما شاع من التسمية في اللغة، فلم يذهب إلى أن الدلالة كامنة بالقوة في هذه الآثار ، ويخرجها العقل إلى الفعل عن طريق الاستدلال ، ولا يهمننا هذا الأمر شيئاً ، غير إن العسكري التفت إلى أن إظهار المدلول عليه لم يحتج من الدال إلا إلى علاقة طبيعية ، وهي مطابقتها مع المدلول عليه أو مشابهته له ، وإن جاءت هذه العلاقة من غير إرادة أو قصد فاعلها ، وبطبيعة الحال فإن التعبير الإرادي الذي يستطيع أن يستثمر العلاقات الطبيعية ، أو السمات التي يستدل بها الإنسان على صورة ذهنية مطابقة أو مشابهة لمرجعها .

وقد ذهب قسم من علماء العربية في بحثهم التأصيلي في اللغة إلى ضرورة وجود علاقة طبيعية بين الدال والمدلول ، وهو رأي ((نَبّه عليه الخليل وسيبويه ، وتلقته الجماعة بالقبول ، والاعتراف بصحته ، قال الخليل : كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدافقوا : صرّ ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا : صرصر)) ابن جني 1983 / 2 / 152 ، وأرجع الخليل سبب اقتران الدال بالمدلول بهذه الصورة إلى قدرة العرب على ملاحظة الأصوات ومحاكاتها ، أو تمثيلها بدوالٍ مشابهة لها ، وهذا ما أشار إليه شيشرون في القرن الأول قبل الميلاد ، إذ ذهب إلى أن العرب منحتم بيئتهم ، وطريقة عيشهم الدقيقة ، في ملاحظة الأصوات والحركات شيشرون/1946 / 96 ، 98 ، 99 ، ومن فكرة الخليل وتحت تأثير الفكر الهيليني السائد آنذاك ، أفاد الفارابي في جزء من نظريته في تكوين اللغة عندما أشار إلى أن ذلك يعود إلى فطرة الأمة ، وما تسمح به طباعهم من ملاحظة المناسبة الطبيعية ومعانيها ، ووثق مقولات أصحاب

هذا الرأي ((وذلك أنهم يقولون إن كل لفظة دالة فينبغي أن تكون محاكية للمعنى المدلول عليه ومعرفه بطبيعتها لذات ذلك الشيء أو لعرض يكون علامة للمدلول عليه خاصة ، وتكون اللفظة بطبيعتها محاكية ، مثل قولنا : هدهد للطائر الذي يحاكي هذه اللفظة صوته الخاص به ، ومثل العقق ومثل خرير الماء ، وربما لم تكن اللفظة بأسرها محاكية ولكن بعض أجزائها مثل زنبور وطنبور فان المقطع الأول من (زنبور) يحاكي زميمه إذا طار ، و (طنبور) يحاكي الجزء الأول من هذه اللفظة صوت الآلة ، وربما كان حرف واحد من حروفه محاكياً له أو لعرض من أعراضه)) الفارابي/ شرح الفارابي لكتاب العبارة لأرسطوطاليس 1960 / 50 ، ويظهر من ملاحظة الفارابي التدرج في تراجع تماثل الألفاظ أو مضاهاتها لصور معانيها .

إن الألفاظ تفقد جزءاً من نسبة محاكاتها للمعاني بفعل الابتعاد عن أصل التسمية الأولى ، ويمكن أن تغيب عن الأذهان أو تضعف قدرة ملاحظة تلك المحاكاة - أو العلاقة الطبيعية - بسبب البعد الزمني عن نشأة اللغة ، لكن هذا التسليم بتراجع المحاكاة حتى يتبقى أثرها ولو بحرف واحد يؤكد في الوقت نفسه ضرورة وجود علاقة طبيعية بين الدال والمدلول في أصل تسمية الأشياء ، ولا سيما في أصوات الأشياء والأحداث ، وإن ما وثقه الفارابي في مدونته أخذ منحى نظرياً وجد صدقياً فعلياً استقرانياً لدى معاصره ابن جني ، إذ اختبر صعيداً واسعاً من رصيد اللغة على وفق هذا المبدأ ، فوجد أن مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث ((باب عظيم واسع ونهج مثلث عند عارفيه مأموم ، وذلك إنهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سمت نستشعره)) ابن جني 157/1983 ، وهذا الكلام يصح حقيقة حين يختص بدعوى استدعاء بعض الألفاظ لبعض الأصوات أو لبعض الأشياء من جهة أصواتها ، كالحاز باز لصوته ، والبط لصوته ، ونحو منه قولهم : حاحيئ وعاعيئ وهاهيئ ينظر : نفسه / 165 ، وهذا ما يسميه علماء اللغة بالكلمات ذات الجرس المعبر أو حكاية الصوت (onomatopoeic words) ينظر هارتمان وستورك 328/2012 ، ولكن الأمر يبدو أكثر خيالاً ، وغلوا عندما تكون البداية بمبدأ مقلوب حينما يتصورون حروف الهجاء المفردة تكتسب معاني معينة لشبه جرسها بأصوات الأحداث فيختار واضعو اللغة الحروف ويرتبونها في الألفاظ بمقتضى معانيها المطلوبة أي ((أنهم يضيفون إلى اختيار الحروف وتشبيه أصواتها بالأحداث المعبر عنها بها ترتيبها وتقديم ما يُضاهي أول الحدث وتأخير ما يضاهاى آخره وتوسيط ما يضاهاى أوسطه سوقاً للحروف على سمت المعنى المقصود والغرض المطلوب ، وذلك قولهم : بَحَثْ ، فالباء لغظتها تشبه بصوتها خفقة الكف على الأرض ، والحاء لصلحها تشبه مخالبا الأسد ، وبرائن الذئب ونحوهما إذا غارت في الأرض والحاء للنفث والبيت للتراب)) ابن جني 162-163 / 1/1983 ، والحق أن هذا التسلسل الصوتي يشبه إلى حد ما حركة اليد وضربها الأرض وإغراز الأصابع فيها ، وحرث التراب وبنه ، إلا أن هذه الحروف لا تؤدي معانيها أو إحياءات جرسها هذه إذا وُزعت في الكلمة على ترتيب آخر - بحسب تقليب الاشتقاق الأكبر - ، والغريب إن الجذور الأخرى لا معنى لها عند تقليب هذه الحروف ، ولا نرى في مشابهة لأصوات هذا الحدث إلا محض مصادفة وجدها واختارها ابن جني فأشار إلى مسألة ترتيبها لعلمه بأن الكلمات المشتقة اشتقاقاً أكبر من هذا الجذر مهملة ، على عكس ما وجد في الحروف (ق ، و ، س) ، إذ إن الجذور المشتقة منها تشترك في معنى القوة والاجتماع ينظر : نفسه / 2 / 136 - 137 ، لكنه يستدرك بأن العلاقة بين الألفاظ ومعانيها ، لا تطرد في كل الألفاظ على هذه الهيئة ، وهي تحتاج إلى إحاطة تامة وتلمس ذكي إذا شد من شعب أمثال هذه الأصول ينظر : نفسه / 2 / 138 ، عن هذه القاعدة في التأويل ، إلا أنه في موضع آخر يظن أن قوة جرس الحرف تمنحه دلالة فيؤثر اختيار حرف أو حرفين في بناء بعض الكلمات ، فتتشرك هذه الكلمات في معانٍ تسببها دلالة قوة تلك الحروف ، ومن ذلك قوله ((وقد تقع المضارعة في الأصل الواحد بالحرفين نحو قولهم : السحيل والصهيل ، قال زهير :

كأنَّ سحيلةً في كلِّ فجرٍ على أحساءٍ يموود دعاءً)) نفسه / 2 / 148 ، وينظر شرح ديوان زهير / ، وذلك من (س ح ل) وهذا من (ص هـ ل) والصاد أخت السين ، وإن الهاء أخت الحاء ، ونحو منه

قولهم (سَحَل) في الصوت و (زَحَرَ) والسين أخت الزاي ، وإن اللام أخت الراء ينظر ابن جني 1983/2/149-148 ، وهو في هذا الموضع يقرّ بأن الاختلاف في الحروف لا يؤدي إلى اختلاف المعاني ، إنما تصاقب اللفظان لتقارب قوة الأصوات أو تساويها ، فالصاد والسين حرفان رخوان مهموسان ، إلا أن الصاد مُفَخَّم والسين مُرَقَّق ، وكلاهما أسناني لثوي ، وكذلك الزاي ، إلا أن صوته مجهور ، واللام والراء حرفان متوسطان لثويان (لثة الأسنان) .

خصيصة التماثل بين الدال ونوع المرجع: إن دقة نظر العلماء العرب إلى أنواع المرجع إن كان حدثاً - قوة وضعفاً - دعتهم إلى القول باختلاف التعبير عن هذه الأحداث وله الأثر المباشر في اختيار الأصوات المناسبة لتشكيل الدوال ، وقد رأى ابن جني أنه يمكن أن يقع تصاقب اللفظين لتصاقب المعنيين ، ويعزو الفرق في المعنى إلى قوة الحرف أو ضعف صوته ، ((ومنه العسف والأسف والعين أخت الهمزة كما أن الأسف يعسف النفس وينال منها ، والهمزة أقوى من العين كما أن أسف النفس أغلظ من التردد بالعسف)) ، نفسه 138/2 ، ويبدو أن استدلاله يجنح نحو الخيال أكثر من التجريب وحججه متناقضة ، إذ ادعى تقارب المعاني لتقارب أجراس الحروف ومخارجها ، إلى حدّ المضارعة بالأصول الثلاثة ينظر نفسه 153-149/2 ، ثم يُقرّ بأن الاختلاف في مخارج الحروف ، وشدة جرسها تُسبب اختلافاً في المعنى ، ولا سيما في الأصوات المحاكية لأصوات الأفعال والأحداث والحركات ، وهذا القسم الأخير يظهر جلياً في قوله ((وذلك أنهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المُعَيَّر عنها ، فيعدلونها بها ، ويحتذونها عليها من ذلك قولهم : حَضَمَ وَقَضَمَ ، فالخضم لأكل الرطب ، كالطيخ والقثاء وما كان نحوهما من المأكول الرطب ، والقضم للصلب لليابس ، نحو : قضمت الدابة شعيرها ، ونحو ذلك... فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب والقاف لصلابتها لليابس حذوا لمسموع الأصوات على مسموع الأحداث)) نفسه 157/2 و 158 ، وينظر التوحيدي 52/1964 . ويسترسل ابن جني في ضرب الأمثلة مثل قولهم : نَضَحَ للماء الضعيف ، ونَضَخَ للماء الكثير التدفق ، وقولهم قَدَّ للقطع طولا وقَطَّ للقطع عرضاً ، ينظر نفسه 158/2 ، والفرق في المثال الأول بين القاف والحاء أنّ القاف حرف انفجاري أو شديد ، والحاء صوت رخو ، إلا أنّ كليهما مهموسان مفخّمان ، وهما صوتان لهويان ، والفرق في المثال الثاني يبدو ضئيلاً ، لأنّ الخاء والحاء حرفان رخوان مهموسان ، لكنّ الخاء صوت مُفَخَّم والحاء مُرَقَّق ، وكذلك الأمر مع المثال الثالث ، فالذال والطاء صوتان انفجاريان ، وكلاهما أسناني لثوي وإن كان صوت الدال مجهوراً والطاء مهموساً ، إلا أنّهما متقاربان لأن صوت الدال مُرَقَّق ، وصوت الطاء مُفَخَّم ، ونرى إنّ محاولة إثبات أنّ لصفات الأصوات أثراً في اختيارها أو ترتيبها في الدوال اللفظية على أساس علاقة الشبه بين الصوت والحدث - أمرٌ لا يستجيب له برهانٌ التجريب ، ولا يصمد أمام استقراء وفحص الخزين اللغوي في أية لغة ، وإلا فما القول في اختلاف الحروف في بعض الألفاظ لاختلاف اللهجات في اللغة نفسها مثل الرَسُو أي قلب السين والصاد زايًا ، قال حاتم الطائي : ديوانه (دت) 153/ .

إلهُمَّ رَبِّي وَرَبِّي إِلَهُمَّ فَاقْسَمْتُ لَا أَرْسُو وَلَا أْتَمَعُدُّ
فقد كانت قبيلة (مَعَد) وغير واحد من طيء يقولون للصفقر زقر ، ولسَقَر زَقَر ، وللصراط الزراط ينظر : ابن منظور 1965/ (سَقَر) ، والسيوطي (دت) 263 /10 ، وتبقى الدوال محتقظة بمدلولاتها على الرغم من استبدال بعض الأحرف فيها بأحرف أخرى وإن كان ابن جني يذهب إلى اختلاف المعاني - أصلاً - أوجب اختيار الأصوات الرخوة للمعاني الرخوة ، والأصوات الغليظة للمعاني القوية الصلبة ، فما تفسير ظاهرة القلب في بعض الألفاظ ، أياكون المعنى الواحد رخواً عند قوم ، وصلباً عند آخرين ؟

حاول ابن جني بلورة ملاحظة وتوسيعها الصلة الطبيعية بين الدال والمدلول التي أشار إليها الخليل وسيبويه ، وامتدّ به الأمر إلى تطوير فكرة سيبويه في وجود علاقة محاكاة بنائية بين هيكل الدال والمدلول ، بأن يُصوّر اللفظ جملة دلالاته ، أو أن يعكس بناؤه مراحل معناه ، إذ تتجاذب - هنا - علاقة المشابهة القالب

الصرفي المجرد مع المدلول الذي تتشكّل صورته في الذهن على أساس إحياء الوزن أو الترتيب الصوتي - فجاءت حركات المثال وترتبت على سمت توالي حركات الأحداث أو الأفعال، ينظر: ابن جني 1983/2/152 ، و 165، ولكنّ ابن جني لم يُقدّم حجة نظرية أو عملية على ضرورة وجود العلاقة الطبيعية بين الدال والمدلول والمرجع ، واكتفى بتقديم ما أسعفه من وجود تلك العلاقة في تركيبه الدلالي ويمكن أن تكون محض مصادفة ، إلا أننا نجد عبّاد بن سليمان الصيمري المعتزلي - من علماء القرن الثالث الهجري - قد احتج نظرياً بضرورة وجود صلة طبيعية بين اللفظ ومدلوله هي التي حملت الواضع على أن يضع هذا اللفظ لهذا المعنى ، فإن كانت هذه الصلة غير موجودة لكان تخصيص اللفظ المُعَيّن بالمعنى المُعَيّن ترجيحاً بغير مُرجح ، ينظر السيوطي (د ب ت) / 1/ 47، وردّ غير واحد على حجته هذه بأنّه لو كانت بين اللفظ وما يدلّ عليه علاقة ذاتية لا هتدى كلُّ إنسان إلى كل لغة، ولما صحّ وضع الكلمة للضدين ، كالقراء للحيض والظهر ، والجون للأسود والأبيض ، ولما كان للشيء الواحد معانٍ متعددة ، ولا للكلمة الواحدة معانٍ كثيرة ينظر نفسه 1/ 47، وهذا يعني أن من الطبيعي أن تتباين أشكال التعبير أو تختلف التسمية في اللغة الواحدة التي تستعملها مجاميع في مناطق مختلفة ، فلا يمكن تصور مماثلة كاملة بين صيغ التسمية أو التعبير عند سكان الصحراء وسكان المدن وسكان الجبال أو الشواطئ ، أي ((أن الأماكن أوجبت بالطبع على ساكنيها النطق بكل لغة نطقوا بها)) الأندلسي (د ب ت) / 1/ 29، وهذا بسبب وجود التفاوت في اختيار الدوال للمدلولات التي توجي مراجعتها بأنماط صوتية تهيء للذهن تشكيل الدال ، ولاسيما إن كان الحديث عن أسماء الأصوات أو أسماء الأحداث التي تُصدر أصواتاً معينة ، أي أن هذه الدوال تحكي صدى المسموعات من عوارض الطبيعة ، فنجد الأقوام والأمم تختلف في طريقة محاكاتها وطبيعتها لهذه المسموعات ، ولكن علينا أن لا نعجب من وجود حجة عملية إلى جانب حجة عبّاد بن سليمان ، مع نوع من المغالاة في التماس العلاقة الطبيعية واستشعارها ، حتى في لغة غريبة ، فنقل لنا السيوطي عمّن يقول انه يعرف مناسبة الألفاظ لمعانها ، إذ سئل ما معنى (إذغاغ) وهو بالفارسية الحجر ، فقال : أجد فيه يُيسا شديداً وأراه الحجر ، ينظر السيوطي (د ب ت) / 1/ 47 ، وإن كان سياق البحث الإيتمولوجي للغة يسوغ لابن جني أن يذكر هذا المذهب في نشأة اللغة ينظر : ابن جني 1983/1/46-47 ، إلا أن إمام فكرة وجود علاقة المماثلة الطبيعية - بين طرفي العلامات - على اللغات جميعها غير مُسوِّغ أو مقبول عقلاً ، فاعترف ابن جني أنّه لا يدّعي إن هذا مستمر في جميع اللغة ينظر نفسه / 2/ 138 ، والجابري 1986/ 87 ، إلا أن تجسيد الصوت للمعنى ظلّ هاجساً في أذهان الباحثين المحدثين ، ولاسيما الذين درسوا اللغة العربية ، واطلعوا على قدراتها التعبيرية ، ومنهم جوتّه الذي يرى أن ((من المحتمل ألا توجد لغة ينسجم فيها الفكر والكلمة والحرف بأصالة عريقة كما هي الحال في العربية.... [فهي] تمتاز بان أكثر جذور مفرداتها... على ارتباط متين بأولى الانطباعات الطبيعية واليومية التي أحسّها البدو)) مومزن 1995/50-52 ، وذهب غير واحد من الباحثين العرب المحدثين إلى أن اللغة العربية في معظمها مأخوذ من محاكاة الأصوات الخارجية ، وبعضها عن المقاطع الطبيعية التي ينطق بها الإنسان غريزيا ، ومنهم زيدان 1969/ 98-101 ، 130 ، 146 ، 147 ، 157 ، و العلابي 1968/ 63-64 ، وكذلك مصطفى صادق الرافعي ، وسيّد قطب الذين آمنوا بمساعدة جرس الحرف لفظه على تصوير المعاني ينظر الرافعي 1973/ 227-228 ، وسيّد قطب 1956/ 108 / 36 وسيد قطب 1966/ 74-75 / القاهرة ، وحاول الأستاذ محمود إيجاد طاقة دلالية يحتملها صوت الحرف ، بل تعدّى بحثه ذلك إلى أن صوت الحرف أو الحركة يحتمل صوراً عقلية مُعبّرة عن الطبيعة وما فيها من المادة وما يتصل بذلك من أحداثها أو حركاتها أو أصواتها أو أضوائها ، وذهب أيضاً إلى أنّ للأصوات معاني فطرية تكتسبها من صفاتها ، وقوة جرسها ، ومن كيفية ظهورها من خارجها ينظر : شاكر ، مجلة المقتطف 1940/ ع ابريل/ 408 ، وع مارس/ 380 ، وع يونيو/ 60 ، لكنّ الباحثين المحدثين - جميعهم - لم يتمكنوا من شرح وظيفة دلالة الصوت على المعنى وسبيله ، واكتفى أغلبهم

بالإشارة إلى الأثر النفسي ، وكون الصوت عاملاً مساعداً في التصوير وليس عاملاً أساسياً في أداء الدلالة ، ولم يبينوا كيفية ارتباط الصوت بالدلالة على وفق نظرة علمية ، وإنما مالت عباراتهم إلى الإنشائية المسرفة

وما زلنا في هذا الموضوع فإنه لا بدّ من أن نقرّ بوجود سمات الإيحاء في الدوال اللفظية التي تحكي المسموعات التي يمكن أن تستثمر في تصوير شدة الأفعال مثل قول الشاعر عبد مناف بن ربيع : الهذليين 40 / 2/1965.

فالطعنُ شَغَشَغَةٌ والضربُ هيقةٌ ضربُ المَعُولِ تحتَ الديمةِ العَضُدَا
فجاءت حكاية الأصوات الطبيعية أوصافاً للأفعال فالشغشغة حكاية صوت الطعن والهيقة صوت الضرب بالسيوف ، وهذا يعني أنّ العربي يمنحه فضاء طبيعته التي يسكنها ، والعناصر المشكّلة لمجمعه رؤية حسية ، وقدرة أدائية ، يستطيع من خلالها أن يشعر بالانسجام بين الدال والموضوع ، فتتفاعل القوة التخيلية بشحنة تشكّل الصورة الذهنية المتلاحمة مع الدال بالقوة والفعل ، وكلما اقترب الإنسان من الطبيعة ، كان أدائه الدلالي يمتاز بانسجام الدال مع المدلول .

وكان الاتجاه السائد عند المحدثين في بحثهم ظاهرة إيماء الصوت بالمعنى هو إنكار الصلة الطبيعية في ألفاظ اللغة بشكل عام ، مع التسليم بوجود عددٍ ضئيلٍ من الكلمات تظهرُ فيها هذه المناسبة ينظر أنيس 71 / 1976 ، وإن هذا الوجود وإن ندرت أو قلت نسبته في اللغة بوصفها النظام الإشاري الشامل ، يعني - بوجه أو بأخر - تشخيصاً نوعياً للعلاقة بين الدال والمدلول .

اعتباطية العلامات اللسانية : إن خصيصة أية معالجة ذات هدف علمي ، هي - بلا شك - تبني قواعدها انطلاقاً من مجموعة عمليات الاصطفاء والتجريب والنظر والتحليل ، وامتازت مناهج المفكرين العرب بالجمع بين التجريب والنظر العقلي إلى موضوع البحث ومحاولة الإثبات والاستدلال على صحة الطروحات حقيقة أو عقلاً ، يقول فون كريبمر : ((إن أعظم نشاط فكري قام به العرب يبدو لنا جلياً في حقل المعرفة التجريبية ضمن دائرة ملاحظاتهم واختباراتهم ، فإنهم كانوا يبذلون نشاطاً واجتهاداً عجيبين حين يلاحظون ويمحصون ، وحين يجمعون ويرتبون ما تعلموه من التجربة ، أو أخذوه من الرواية والتقليد ..)) روزنتال 15 / 1961 ، وهذا يمكن قوله - أيضاً - عن حقل التفكير النظري عند العرب ينظر نفسه / 17 ، ولذلك كان البحث في أنواع الإشارات ميداناً حرّاً أخذ آفاقاً مختلفة متحررةً ، إذ كان القولُ بالعلاقة الطبيعية بين الدال والمدلول خروجاً عن الاتجاه الإيمولوجي العام في الفكر الإسلامي الذي آمن بالتوقيف الإلهي ، أو الاصطلاح تحديداً لأصل اللغة ونشأتها، ينظر، أخوان الصفا 149-150 / 3/1928 ، وابن فارس 67 / 1997 ، وابن جني 28 / 3/1983 ، والسكاكي 169 / 1982 ، الأسد أبادي (د.ت) / 5/170-171 ، والرازي 25 / 1/1938 ، و السيوطي (د.ت) / 1/346 ، وتوجيهها للآية الكريمة [وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ] ، ولكن عندما يخضع الموضوع إلى التجريب وتقليب النظر ، نجد أن قلق البحث يؤدي إلى استقرار ((أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح لا وحي وتوقيف)) ابن جني 40 / 1/1983 ، وينظر قدامة بن جعفر(د.ت) / 7 ، والفارابي شرح كتاب أرسطو طاليس في العبارة 27 / 1960 ، وهذا الرأي كان معتمداً أو مؤيداً من فرقة المعتزلة . ينظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية / المسدي 66 / 1986 ، فيحسم الأمر بصيغة مفادها أنّ تشكيل اللغة يخضع إلى تدبير الإنسان وفكره ينظر: الغزالي / المستصفي 145 / 1/1937 ، وهذا يعني محاولة التخلص من الفكرة الدينية المطلقة القائلة بالتوقيف أو الإلهام . أو التحول إلى فكرة عقلية وصفية تتسجم مع واقع تكوين العلامات اللسانية ، وفتح ذلك منفذاً للاستدلال على كون العلاقة بين الدال والمدلول في اللسان علاقةً اعتباطيةً اصطلاحيةً ، ولا يوجد رابط بينها سوى القصد ، ف((إنّ الاسمَ إنّما يصير اسماً للمسمّى بالقصد ، ولولا ذلك لم يكن بأن يكون اسماً له أولى من غيره ، وهذا معلومٌ من حال من يريد أن يسمي الشيء باسم

لأنه إنما يجعله اسماً له لضرب من القصد - يبين ذلك أن حقيقة الحروف لا تتعلق بالمسمى لشيء يرجع إليه كتعلق العلم والقدرة بما يتعلقان به ، فلا بُدُّ من أمرٍ آخرٍ يُوجبُ تعلقه بالمسمى ، وليس هناك ما يوجب ذلك فيه سوى القصد والإرادة)) الأسد أبادي (د ب) / 5 / 160 ، ويستدلُّ القاضي عبد الجبار على ذلك بـ ((أنَّ الاسم الواحد قد يختلفُ مسماًه بحسب اللغاتِ لما اختلفت المقاصدُ فيه)) ، نفسه / 5 / 160 ، ويتضمن النصُّ الأوَّل للقاضي عبد الجبار إشارةً إلى استدلالٍ آخرٍ على كون الاقتران بين الدال والمدلول اقتراناً تعسفياً بدلالة الألفاظ على المعقولات التي في النفس - كالعلم والقدرة - تكون باصطلاح حتماً إذ لا وجه لأن تكون محاكاةً بينهما أو علاقةً عقليةً ، وهذا ما أشار إليه الفارابي ينظر: الفارابي / شرح العبارة 27 / 1960 ، ويمتدُّ ذلك الاقتران الاصطلاحيُّ عند القرطاجني إلى أبعد من كونه رابطاً بين الدال والمدلول في اللفظ الواحد ، إذ يشمل هذا النظام الاصطلاحيُّ أبنية اللغة وأنظمتها بعامة ينظر: القرطاجني 15 / 1986 - 16 ، وبعبارة أخرى تتحول المدلولات سواء أكانت حسيّة أم ذهنيّة في الأفراد والتركيب إلى معانٍ عقليةً ، لا يمكن الاستدلال عليها إلا رمزاً (sambelism) بالأصوات والألفاظ والتركيب المتواطئ عليها ، أي بتحوّل بنية المعلوم إلى شكلٍ يُعبّر عن المجهول . وينسجم شكل الدال مع المدلول في العلامة الطبيعية ، لأن سمة المشابهة واجبة في العلاقة بينهما ، لكن العلامة الاصطلاحية أو الاعتبارية لا يُحدّد فيها شكل الدال ، ولا يمنع ذلك في الوقت نفسه أن تُثبت الدوال إزاء مدلولاتها ضمن صيغة التخصيص التي تُشترط في الدوال ، ولذلك تختلف أشكال الدوال الاصطلاحية بين اللغات المختلفة ، يقول ابن جني : ((إننا لا نعرف شيئاً من الكلام وقع الاتفاق عليه في كل لغة وعند كل أمة)) ابن جني 286 / 3 / 1983 ، وينظر: الفارابي / شرح العبارة 31 / 1960 ، والخفاجي 37 / 1938 ، وفضل الغزالي ذلك بقوله : ((وقد رأيناهم يضعون الاسم لمعانٍ ، ويخصصونها بالمحل ، كما يسمون الفرس أدهم ، لسواده ، وكميتاً لحرته ، والثوب المتلون بذلك اللون بل الأدمي المتلون بالسواد لا يسمونه بذلك الاسم ، لأنهم ما وضعوا الأدهم والكميت للأسود والأحمر ، بل لفرس أسود وأحمر)) الغزالي 147 / 1 / 1937 ، لكن هذه الدوال وهذه العبارات غير حقيقية من حيث قدرتها على احتواء مدلولاتها ولا سبيل للعقل إلى الاستدلال على معانيها لأن الاقتران بينها وبين المدلولات وضعيٌّ تعسفيٌّ ، ولذلك تختلف هذه الدوال الاصطلاحية باختلاف الأعصر والأمم ((ولهذا لو وقع التواضع من أهل الاصطلاح على أن يكون التفاهم بنقرات وزمرات ، لقد كان ذلك جائزاً)) الأمدى 1971 / 100 ، وينظر الرازي 26 / 1 / 1938 ، وهذا يؤدي بنا إلى حقيقتين هما في الأصل حجتان أشار إليهما العلماء العرب للبرهان على أن العلاقة بين الدال والمدلول في اللغة هي علاقة اعتبارية اصطلاحية ، وأول هاتين الحجتين : إن اللغة تعرف بالاكنتساب والتعلم ، ولا تعرف معانيها بالاضطرار ينظر ابن سينا البرهان 10 / 1966 ، و / الرازي 176 / 2 / 1938 ، والحجة الثانية : هي إمكانية كسر الرابط الافتراضي بين الدال والمدلول فيحدث التحول الدلالي ، وتحدث المجازات والأسماء الشرعية ، ويمكن أن تتحول إلى أسماء حقيقية للأشياء بمرور الزمن ، وبحسب رأي عبد القاهر الجرجاني إن المواضع تتجدد بالاستعمال ينظر الجرجاني 69 / 1954 ، وذلك مبني على الحكم بأن الدليل يكون وضعياً ، فيمكن أن يجعل على خلاف ما جعل عليه نحو دلالة الاسم على المسمى ينظر العسكري / الفروق 62 / 1981 ، والحقيقة إن التركيب يُخضع المفردات إلى قانون التحول الدلالي الذي يكشف العلاقة الاصطلاحية بين الدال والمدلول ، إذ لا يدل اللفظ الواحد على معنى محدد ، بل يغيّره التركيب في بعض الأحيان ، ليخرج إلى معنى آخر ((فإذا صح ما قدمناه لم يمتنع أن يوضع زيد عمراً وبواطنه على أن الاسم المخصوص لا يستعملانه إلا ويقصدان به مسمى مخصوصاً فيصير بمواضعتهما اسماً له ، ويُراد بذلك أنه مع بقاء المواضع والمواظنة متى أُطلق أحدهما ذلك فالمعلوم أو المظنون من حاله إنه يريد به الأمر الأول إذا كانت المواضع مطلقة في الأوقات من غير تخصيص ، ولذلك يصحّ منها نقض هذه المواضع ، وتبديلها بأخرى ، وذلك يبيّن أن ما تواضعوا عليه يثبت مع بقاء حكم المواضع ، وإن نقض ذلك وإبطاله يصحّ)) الأسد أبادي (د ب) / 5 / 160 -

161 ، وهذا يدلّ على أنّ الكلامَ يتعلّق بالمعاني والفوائد بالمواضعة لا لشيء من أحواله ، وهو قبل المواضعة إذ لا اختصاص له ، وهذا شرط جوهري في الإشارة اللغوية الاصطلاحية ((فإذا كان ابتداء اللغة يتعلّق بالاختيار والمواضعة لم يمتنع في الثاني فيه النقل والتحويل والاختيار ، وكما أن اللغة المبتدأة لن تُكسب المعاني أحوالاً ، لم تكن عليها ، فكذلك حصول التبدّل فيه ، لا يغيّر حاله)) نفسه /5/ 173 ، ولذلك لا تتغيّر حقائق اللغة عند تغيّر الدوال على المدلولات ، فإن الاسم إذا أوقفناه ((على مسمى ما مدة ما أو في معنى ما ثم نُقل هذا الاسم إلى معنى آخر في مكان آخر)) نفسه /5/ 192 ، فلا حرج على اللغة ، ويقوي ذلك في الأسماء التي يغيّرها العرف (دلالة العموم) أو الشرع (دلالة الخصوص) إذ قسم العرب ألفاظ اللغة : وضعية وعرفية (تكرارية) وشرعية (انقطاعية) ، ينظر الغزالي 1/1937/ 146 ، والشرع أقوى إذ إنّ ((الشرع إذا أوجب ذلك كان في بابه أقوى مما تقتضيه اللغة)) الأسد أبادي (د.ت) /5/ 192 ، فيسوغ ذلك انتقال الألفاظ اللغوية إلى الألفاظ الشرعية لأن المدلولات ثابتة ، والدوال متغيرة بحكم الاصطلاح والمواضعة ، ولولا أن تتسم الدوال اللفظية بسمة التعسف الاقتراني مع مدلولاتها لما تمكن الإنسان من فتح مجاري الكلام وتوسعته بما يزيل حواجز الدلالة بين حقولها المختلفة، ينظر نفسه/4/ 215 ، وعلى حدّ قول ابن جني إن أكثر اللغة مجاز لا حقيقة ينظر ابن جني 2/1983/ 447 ، ((ليس يمتنع في اللغة أن يُذكر الشيء ويراد غيره ويحذف ذكر المراد وذلك طريقة ظاهرة في المجاز)). الأسد أبادي (د.ت) /4/ 215 والحقيقة أن مبدأ الاعتباط الاصطلاح بين الدال والمدلول يشمل جميع الأنظمة السيميائية ، ولكن بتفاوت في إمكانية التحوّل الدلالي ، فإن جميع ما يمكن أن يقال في الألفاظ يمكن أن يقال في مجالات أخرى ، فالخطوط تدل على الألفاظ باصطلاح ، كدلالة الألفاظ على المعقولات في النفس باصطلاح ووضع وشريعة ينظر: الفارابي / الحروف 81/ 1970 ، ويفتح هذا لنا باباً على مسألة عموم الصفات في الأنظمة الإشارية ، وإمكانية دراسة أحدها على أساس المعرفة المسبقة لغيرها ، والقياس عليها كما سيتبين لاحقاً .

خصائص الدوال بحسب السياق : لم يتميز البحث عند العرب في موضوع العلامات اللسانية الاعتباطية بالاحتجاج والبرهان على عموم هذه العلائقية في الدلائل اللسانية (الوضعية) فحسب ، بل انماز - أيضاً - بعمق ملاحظة خصائص هذا النوع من العلامات وتعدده ، فبلغت عند الريزوي ستة وثلاثين صنفاً ، يقوم التنوع فيها على أساس النظر المنطقي إلى الدال والمدلول في تحديد خصائصها نسبياً جنساً ونوعاً ، فهناك لفظ كلي يُوضع لمعنى كلي أو لمعنى واحد جزئي ، أو لمعان جزئية ، أو يُوضع لهذه المعاني لفظ واحد جزئي أو ألفاظ جزئية غير متناهية ، وينظر أيضاً إلى سياق التبدّل ، بوصفه حاصلًا ملحوظًا بأمر جزئي أو كلي ينظر الريزوي / 37-38. واختصرت إلى اثني عشر صنفاً بعد إسقاط أسماء الأجناس أو الأسماء الكلية لأنها ذهنية ، وكذلك اسقطت الأسماء الجزئية أو أدمجت مع غير المتناهية ، أي أهمل أربعة وعشرون صنفاً عند مقابلة هذه الأسماء المعاني الكلية والمعاني المفردة الجزئية والمعاني الجزئية المتعددة ، الملحوظة جميعها بأمرين كلي أو جزئي ينظر الريزوي (د.ت) / 38 ، وفاخوري 1985/ 171 ، ويستمر اختصار الأصناف حتى تصل إلى أربعة يتفق عليها المناطقة ينظر: التهانوي 1963/ 1484 ، ولكنها تعود لتكون ثمانية لأنها تنقسم مراعاة لسياق التسمية - أيضاً. فضلاً عن قدرات الإدراك إذ لا تستطيع النفس الالتفات إلى الشينيين معاً ، فيسمى عقد اسم (جزئي غير متناه) لمعنى وضعاً شخصياً ، ويسمى وضع الاسم لفرد من نوع يشترك أفراده بهذا الاسم وضعاً نوعياً، ينظر الريزوي (د.ت) / 39 ، فينتهي توزيع هذا النوع من العلامة إلى الخصائص المذكورة مع أمثلتها فيما يأتي : للألفاظ جزئيات غير متناهية ومنها موضوعة لمعنى كلي ملحوظ بأمر كلي بوضع شخصي مثل (إنسان) ، وبوضع غير شخصي مثل (صيغة فاعل) ، وخصيصة النوع الثاني من الألفاظ أنها موضوعة لمعنى كلي ملحوظ بأمر جزئي ، بوضع شخصي مثل (أسد) ، ووضع نوعي مثل (اسد قوي) ، وخصيصة النوع الثالث من الألفاظ فإنها موضوعة لمعنى واحد جزئي ملحوظ بأمر جزئي ، بوضع شخصي مثل (زيد) ، وبوضع نوعي مثل (العامل زيد) ،

وخصيصة النوع الرابع من الألفاظ - فإنها توضع لمعان جزئية ملحوظة بأمر كلي : شخصي مثل (أسماء الإشارة) ، وتوعي مثل (صيغة فعل) .

إلا أن الاتجاه المنطقي لتحديد خصائص العلامة الاصطلاحية قابل للنقد - بشكل عام - لأن تصنيف المعاني جزئية وكلية أمر غير ثابت لتداخل هذه المعاني أصلاً ، واختلاف الرأي فيها ، إذ نرى القسمة الثمانية - الأخيرة - تدخل الأسماء تحتها بمراعاة اسميتها ، لأنها تُعد رموزاً بسيطة تُحدد المشار إليه مباشرة إلا أن هذه القسمة لا تشمل الوصف المحدد ، فُيُعدّ علامة ناقصة تكتسب معناها في سياق معين . وهذا الاعتراض يتعلق بـ(الوضع الشخصي لمعنى واحد جزئي ملحوظ بأمر جزئي) ينظر نفسه /39 بالتحديد ، فعندما نقول : (الجاحظ) ينصوي هذا اللقب تحت هذا القسم ، ولكننا عندما نقول : (مؤلف البيان والتبيين) لا يمكن ان يقع تحته هذا القسم ؛ لأننا نقع في تناقض مع القانون المنطقي الذي قامت عليه هذه القسمة ، ونرى أن تكون خصيصة العلامة الاصطلاحية على وفق معيار آخر ، لكنه يعنى بسياق التسمية واسبابها ، لأن الدال والمدلول يجتمعان في مجال اعتباري ، ولا يمكن الاعتماد عليه في تصنيف أنواع هذه العلامة ، ولم يبقَ غير المجال الذي أشرنا إليه ، فهناك علامة اصطلاحية نفعية ، مثل تسمية العرب أبناءها بأسماء تدل على القوة والغلظة كصخر وغالب وظالم وحجر وثابت وأسد وليث وفراس لإخافة أعدائهم ينظر ابن دريد (دب)/ 5 ، والسامرائي/1964/ 14.

العلامة اللسانية العقلية بحسب التضامن والالتزام : وقد علمنا أن السلوك التواصلية لدى الإنسان فعلا وكلاما يصدر عن عمليات ذهنية تنتج عن تفصل قوة الإدراك بدءا من النقاط الحس ومرورا بالتفكير ، ثم التعبير ولا سيما القوتان الموهمة والعاقلة اللتان تمتازان بقدرة إدراك العلاقات المحسوسة وغير المحسوسة بين الأشياء ، وقدرة الاستنتاج ، وهذا يعني أنهما المختصتان بالعلامة اللسانية العقلية أو المنطقية لأن المدلول فيها يُعرف بعد أن ترشحه علاقته مع الدال وذلك لأنّ الدال في هذا النوع من العلامات يكون لصيقا بالشيء الذي يشير إليه ، أو المدلول ، أو يمكن استعماله في استثارة المعنى المرتبط به بعلاقة سببية أو مسببية ، وإلى هذه العلاقة العقلية انتهى الدكتور عادل فاخوري مستندا إلى كلام التهانوي الذي أشار إلى أن العلاقة بين أطراف هذه العلامة هي علاقة خارجية سببية أو مسببية أو الإثتان معا ، ينظر: فاخوري 23/1985 .- ولذلك لم يشر إلى أثر هذه العلامة في المجال اللساني ، وقد اعتمد الدكتور فاخوري رؤية متأخري المناطق العرب مقارنة بالسيمياء الغربية ، والحقيقة أن السيميائيين المحدثين ركزوا على جانب المدلول فتحدثوا عن المعنى الأساسي ، وكذلك المعنى الإضافي أو العرّضي ، وتحدثوا عن المعنى الأسلوبية أو الإيحائي ، والمعنى المنعكس ، وغيرها ينظر: عمر/1982/ 36-40 ، وقد اقتصرنا جهودهم في مجال العلاقة بين الدال والمدلول على فحص طرفي العلامة تحت تأثير فكرة المشابهة بينهما التي لا تمنح الدال سوى قدرته على الإشارة أو التنبيه إلى الموضوع وتحول ذلك الموضوع إلى مدلول ، ولذلك اعتمد تقسيم شارلز بيرس للعلامة على درجة المماثلة ، أو الاختلاف بين الشيء أو الموضوع أو الواقعة الخارجية في العمل الفني أو في الظاهرة اللسانية والسيمائية بشكل عام ، فالعلامة الاصطلاحية تتشكل بصورة اعتبارية ، إذ لا ربط لعلّة بين الدال والمدلول سواء أكانت طبيعية أم منطقية . أما العلامات المعقدة فهي التي يتطابق فيها شكل التعبير مع المحتوى ينظر بيرس 30/1986 ، ويشير بيرس صراحة إلى انطواء المؤشر على نوع من الأيقونة فهو يرى أن المؤشر علامة تشير إلى الموضوع التي يعبر عنها تأثره الحقيقي بتلك الموضوعة ينظر: نفسه / 355 . ويكاد يكتفي شارلز موريس بالإشارة إلى نوعين من العلامات فحسب ، تلك التي تكون تماثلية مع ما تدل عليه ذاتيا ، وتلك التي لا تكون تماثلية مع ما تدل عليه ذاتيا ، فالعلامة الأولى أيقونية ، والنوع الثاني : غير أيقونية . وقد ضيق ذلك من دخول العلامة التماثلية أو الأيقونية ، وكذلك المنطقية إلى مجال اللسان ، وأدى هذا المفهوم إلى الدعوة بالتحذير ((من الحديث على الأساس المنطقي للغة الطبيعية ، فالأنظمة المنطقية أكثر تماسكا وإحكاما من أي شيء موجود في اللغة ، فهذه

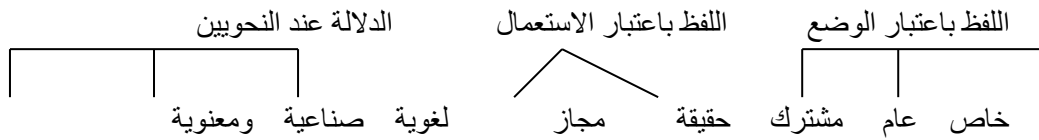
الأنظمة لا تشكل أساساً للغة)) ينظر: بالمر / علم الدلالة 17/1985 (75)، وفي الطرف المقابل لهذا الرأي نجد من المفكرين السيميائيين الغربيين من حاول سحب القاعدة المنطقية إلى اللغة ليلتمس نماذج تجسد جزءاً من مفهوم العلاقة المنطقية بين الدال والمدلول وطبيعتها، فالتصاق الدليل بالشيء الذي يشير إليه كان منفذاً لافتراض أنّ الضمان الإشارية (أنا وأنت) أو الظروف أو علامات إشارية لأنها رموز قرآنية تعتمد الملازمة، ينظر: تودوروف 332/1995، والحقيقة أنّ العلامات العقلية عند العرب أخذت مساحة في البحث أوسع مما شغلته في البحوث الغربية، لأننا إن بدأنا من المفهوم البسيط للعلامة اللسانية العقلية لوجدنا أنّ الطبيعة الإنسانية تستطيع الاستدلال على الأشياء بفطرتها التي جُبلت عليها ومثال ذلك استدلال العربي على الضيافة والطعام إذا سطر الدخان ينظر: النويري (د.ت) 18/4، ولكن العرب طوّرت ونوّعت رموزها وأدلتها فاتخذت من التلوّح باليد إشارة ملازمة لاستقبال الضيوف، ينظر: الهجري 1/1987/105، وهذا ما يدعونا إلى التأكيد على ملاحظة أنّ الرموز في الإشارة العقلية هي رموز تكرارية تكتسب طبيعتها من طبيعة تطور الفكر أو العرف، فالإشارة العقلية هي إشارة عرفية، في حين كانت العلامة الاصطلاحية إشارة تعتمد ثبات الدال أو الرمز، فهي علامة انقطاعية كالدلالية الشرعية التي تفضل زمن ما قبل الاستدلال بثبوت دلالي يصل إلى حدّ تقديس الدال في الإشارة الاصطلاحية، وإن هذا الفرق لفت نظر العرب فوجدوا أنّ استنثار العلاقة المنطقية بين الدال والمدلول يمكن أن تأخذ دوراً آخر، أو مساحة يستطيعون أن يجمعوا فيها آفاقاً لسانية تبدأ بحقل التسمية وتنتهي إلى مستويات التعبير البياني، وفيما يتعلق بالتسمية وجد العرب أنّ النقل في الأسماء يستند إلى المشاكلة في المعاني، ينظر الجاحظ / الحيوان 332-330 /1/1965، ويكتنف هذه العبارة غموض يوضحه الفارابي عند حديثه عن تسمية الناس الأشياء بأسماء أخرى، إذ قال ((وأما أنّ ينقل إليها ألفاظ من ألفاظهم التي كانوا يستعملونها قبل ذلك في الدلالة على معانٍ آخر غيرها، أما كيف اتفق لأجل شيء، وأما لأجل شيء ما...)) الحروف / الفارابي 1970 / 148-147 (80)، والعبارة الأخيرة (لأجل شيء ما) المقصود بها أن تكون هناك مشابهة بين المعاني الأول والمعاني الأخرى. ويُسمّى الفارابي - أحياناً - الأسماء المنقولة بالألفاظ المفردة، أو الأسماء المركبة الثنائي، ويشير إلى أنّ الأول وضعت باصطلاح وتواطؤ، وأما المشتق عن الأول والأسماء المركبة عن الأول أو المنقولة عنها، فليست باصطلاح، وإنما ألزمت طبيعة الأمر المدلول عليه أن يدلّ عليه باسم مفرد أو مركب أو مشتق أو منقول من الألفاظ المفردة الأول ينظر: الفارابي / شرح العبارة 30/1960، ويؤيدّه ابن سينا في ذلك، لكنه يسميها بالأسماء المستعارة والمجازية التي يرى وجوب ((أن تكون حينئذ من جملة المشابهات المنقولة)) ابن سينا / كتاب الشفاء 15/1965، ونجد شرط المشابهة قائماً في أفق آخر من آفاق الإشارة العقلية، فهو قرين المساواة واللزوم فيها، فالاستعارة في معظم أنواعها تتطلب وجود علاقة مشابهة وهي علاقة عقلية تكون سبباً في استدعاء المدلول عليه عند استعمال اللفظ في غير دلالاته الأولى بالانتقال في حيز المدلول من معنى إلى معنى آخر، وهذا ما يُعرف بالتحويل الدلالي الذي يجري بتعليق الدال علم مدلول لم يعرف به بعد تجريده عن المدلول الذي كان متعلقاً به، ينظر ابن المعتز 19/1945 (83)، وإنّ هذا التعلق لا يُدرك إلا بالعقل ((ولا يجب في ذلك التعلق أنّ يكون بما يثبته العقل، بل إنّ كان مما يثبته اعتقاد المخاطب إما لعرف أو لغير عرف أمكن لمتكلم أنّ يطمع من مخاطبه ذلك في صحة أنّ ينتقل ذهنه من المفهوم الأصلي إلى الآخر بواسطة ذلك التعلق بينهما في اعتقاده))، السكاكي 556/1982 (84)، ولذلك أخذ العرب بالتفكير في خصيصة الدلالة العقلية أو المنطقية إلى دلالة تضمّن (داخلية) كدلالة الفرس والإنسان والأسد على معانيها التي تضمّنتها كالجملية، والإنسانية، والحيوانية ينظر: معيار العلم / الغزالي 43/1983، والعلوي / الطراز 36/1/1982، فكل هذه المعاني مدلول عليها عند إطلاق اللفظ لأنّ الألفاظ متضمنة لها من حيث أنّ هذه الحقائق لا تُعقل من دون هذه الصفات، وهناك دلالة لزومية (خارجية) أي خارجة عن اللفظ، ومجازة للصورة في المفهوم، نحو

دلالة لفظ الإنسان ، والفرس على كونها متحركة ، ينظر: / العلوي / الطراز / 36/1/1982 ، وعلى كونها شاغلة للجهة ، وغير ذلك من الأمور اللازمة ، إلا أنّ سيف الدين الأمدي يرى أنّ الدلالة العقلية غير لفظية ، إذ يجد أنّ اللفظ ((له معنى وذلك المعنى له لازم من خارج فعند فهم مدلول اللفظ من اللفظ ينتقل الذهن من مدلول اللفظ إلى لازمه ، ولو قُدّر عدم هذا الانتقال الذهني لما كان ذلك اللازم مفهوماً))، الأمدي 19/1/1980 ، ثم يعالج سبب تحديده دلالة التضمّن بالإشارة اللفظية العقلية من دون دلالة الالتزام مع اشتراكهما في افتقارهما إلى نظر عقلي يعرف اللازم في الالتزام، والجزء في دلالة التضمّن بأنّ الجزء في دلالة التضمّن داخل في مدلول اللفظ في حين أنّ اللازم في دلالة الالتزام خارج عن مدلول اللفظ ، ينظر : الأمدي / الأحكام 19/1/1980 - 20 ، لكنه وقع في تناقض اشتراكهما بالانتقال الدلالي في حيز المعنى و ((لأن دلالة اللفظ على كل من الجزء والخارج إنّما هي من جهة حكم العقل بأن حصول الكل أو الملزوم يستلزم حصول الجزء أو اللازم)) التفتازاني (دب) / 5 / 4 ، وعلى أية حال تدخل ضمن هذه الأخيرة فنون البيان من الكناية والمجاز والاستعارة ، ويمكننا ان نشير إلى هذه العلامة العقلية بتحصيلها المعتمد على تدخل العقل واستغراق الذهن لزمن في التفكير تتضمن بعداً زمنياً وفي هذا اختلاف آخر عن العلامة الاصطلاحية التي توخّد فيها الدال مع المدلول واندماجا عبر التواضع عليه ، لكن الرمز الاشاري الذي يستدعي انتقالاً مرحلياً من معنى إلى آخر يُوجب البعد الزمني الذي جرت فيه العملية الفكرية للوصول إلى المعنى المشار إليه في هذا النوع من العلامة ففي مجال الكناية نتحسس هذا الفارق الزمني في إشارة قدامة بن جعفر إليه من بعيد بقوله : بان المتكلم ((يأتي باللفظ الدال على ذلك معنى المعنى بل بلفظ يدل على معنى المعنى بل بلفظ يدل على معنى هو ردفه ، وتابع له ، فإذا دلّ على التابع أبان عن المتبوع)) ابن جعفر (دب) / 88 ، فلا يُعقل أن يكون هناك انتقال دلالي بين شيئين لا يستوجب استغراقاً زمنياً للاستدلال على المعنى المطلوب وهذا يعني ان العلامة العقلية هي إشارة زمنية ، يمكن أن يدخل العرف والتكرار فيها مدخلا يخلصها من مبدأ السببية..

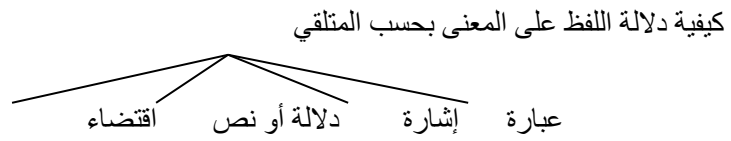
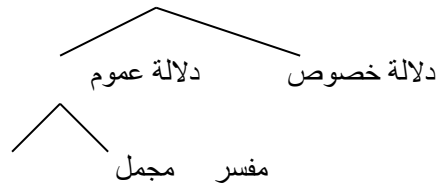
خصائص العلامة اللسانية بحسب المعنى (الوضع والاستعمال) : ظهر المنطق الطبيعي على أنه صدى لإيقاع الواقع الحسي ومن ثم أسس المنطق الصوري بعده ، الذي اعتمد على تجريد الظواهر والبحث في مقولاتٍ أسست بناءً مثالياً للأفكار. وكان صدى هذا المنطق حاضراً عند العرب ، فقد جعل الباقلائي الخط والنطق والتصوير دوالاً تقدم المعاني بمستويات متساوية من حيث أداء المعنى ، ولكل منها فن وطبقات في أداء ذلك المعنى ، ينظر: الباقلائي 181 / 1954 ، وكذلك فعل ابن طباطبا حينما ساوى بين صناعة الشعر والنسج والنقش بالأصباغ ، ينظر: العلوي (ابن طباطبا) 5-6 / 1956 ، وقد شرح الفارابي هذه المسألة حينما بيّن ان بين هذه الصناعات مناسبة ، إذ تتفق في أداء المعنى ، وفي أفعالها وأغراضها ، لكنها تختلف في مادتها وصورتها ، الفارابي / (ضمن كتاب فن الشعر لأرسطو طاليس) 157-158 / 1960 ، لأنّ العلة المادية التي يُصنع منها الدال في هذه المجالات هي الحاملة لصورته ، وهذا موضع الاختلاف بين هذه الفنون أو الصناعات ، ويمكننا القول أن توجه التفكير العربي توجه نحو المدلول أو المعنى ، وقد وجه العرب عنايته بالعلامات اللسانية لأنها وسيلة التواصل والتفاهم وأدلة للبيان والإبداع والإقناع ، وهذا يعني وجوب أعمال العقل في استعمال الدوال اللفظية أكثر من امكانية استعماله في الدوال الأخرى ، ولذلك قدّم الجاحظ اللفظ على الدوال الأخرى ، وهو يشترط في تحوّل التصويّبات إلى دوال بعد أن تشحن بمعنى ، أي أن التصويّبات لا تعد أفاظاً إنّ لم تتضمن معنى ما ، واستثمر الرماني هذه الفكرة فعممها على التراكيب اللفظية أو الكلام الذي لا يظهر به تمييز الشيء ، كالكلام المخلط والمحال الذي لا يفهم منه معنى ، فلا يعد هذا التركيب أو الكلام دالاً . ينظر: الرماني 98 / 1968 ، واحتاج الأصوليون البحث عن أساليب استخراج الأحكام والاحتجاج على صحة آرائهم ، وقد دعته تلك الحاجة إلى الاستعانة بالمنطق الصوري ومفاهيمه غير المادية، وهياكله الفكرية المجردة المتكونة من مجموع المقولات والعلاقات والأقيسة ،

فاعتمدوا في تقسيمهم الدوال اللفظية على علاقات مثل العموم والخصوص والاشترك والالاقتضاء ولازم المعنى والمخالفة وغيرها، ينظر: حسان / الأصول 2004 / 48 - 49، وفي الحقيقة كان للمعتزلة السبق في اعتماد علاقات العموم والخصوص والاشترك في تقسيم الألفاظ داخل حدود فكرة الوضع والنقل المعرفي أو الشرعي لمعاني الألفاظ لكن ذلك جاء في مواضع متفرقة في نتاجهم العلمي ، ينظر البصري 1984 / 23 ، واستقر هذا التقسيم في الفكر العربي بمختلف اتجاهاته ومنطلقاته ، ينظر الأمدي / الأحكام 1980 / 24 ، والأندلسي / الأحكام (د.ت) / 362 - 368 وما بعدها ، والغزالي / المستصفي 1937 / 1 / 23 ، باستثناء ما أثر عند القاضي الباقلاني - وهو أحد أقطاب الأشاعرة - من رأي يسلم بعدم وجود النقل الشرعي الذي يجعل للأسماء معاني جديدة تنقطع عن المعاني القديمة، ويرى الباقلاني أن الشارع يوسع المعنى القديم بإضافة مفاهيم أخرى إليه ، ينظر الباقلاني / التمهيد 1957 / 24 - 25 ، أي لا يوجد معنى مشتركاً في هذه الحالة فيصبح تقسيم اللفظ - بحسب المعنى الذي وضع له - ثنائياً عند الباقلاني ، وثلاثياً عند غيره . فاللفظ باعتبار المعنى عنده خاص وعام ، ويضاف إليه المشترك عند غيره ، وتنتمي علاقات العموم والخصوص والاشترك إلى حيز التفكير في مقولتي العرض والجوهر وتشعب الجوهر إلى جوهر فرد وجوهر متجزئ ، وكانت هذه الأسس الفكرية المنطقية بمثابة أدوات للتحليل التي تعين البحث عن المعنى للتوصل إلى أحكام أدق ، ولذلك توغل المفكرون العرب في أروقة المنطق بشكل أكثر عمقا فاستضاءوا بمقولة الكيف التي انبثقت عنها أفكار جديدة في استعمال الألفاظ فقالوا بالحقيقة والمجاز ، ولم تكن مسألة التوصل إلى مفاهيم الحقيقة والمجاز سهلة أو سريعة ، بل أخذت مداها عبر مراحل زمنية مختلفة ، وإن وردت هذه المسألة في الكتب التي عنيت بمعاني القرآن أو مصنفات المعتزلة وبعض اللغويين في القرن الثالث الهجري ، فإنها جاءت خالية من دقة الفرز في المفهوم والاصطلاح ، فقد ذكر مصطلح المجاز بمعناه العام تارة ، والاصطلاح تارة أخرى في اثناء الإشارة إلى بعض الآيات القرآنية ليدل على مباحث التشبيه والاستعارة والمجاز بشكل عام أو الغريب من التعبير القرآني ، ينظر: الزبيدي 1954 / 125 ، ومعمر بن المثنى 1954 / ج 8 / 1 ، والجاحظ 1965 / ج 5 / 23 - 34 ، وابن جني 1983 / ج 2 / 442 - 448 ، والرماني 1968 / 76 - 87 - 91 ، والعسكري كتاب الصناعتين 1971 / 276 - 277 ، ويحدد ابن تيمية أسبقية المعتزلة ونحوهم من المتكلمين في استعمالهم مصطلح المجاز مقابل مصطلح الحقيقة ، ينظر: ابن تيمية 1961 / 34 ونحن نسلم بأن المفكرين العرب اهتموا إلى النظر نحو اللفظ بوصفه حقيقة ومجازاً وعيا منهم بعد أن فصلوا في تعريف مفهوم الحقيقة ثم المجاز وهما مسألتان كلاميتان في أصليهما ، فالحقيقة عندهم هي كل كلمة استعملت بالمعنى الوضعي ، وهذا يشمل الوضع الأول أو ما تأخر عنه في تحديد اللفظ بمُشار إليه معين ، أي أنها تدلّ على ذلك المُشار إليه من دون الاستناد إلى غيرها ، ينظر: الجرجاني 1954 / 324 ، والمجاز هو استعمال الكلمة لمعنى غير ما وضعت له لمناسبة بين المعنى الأول والثاني ، ينظر نفسه / 326 ، وقد سبق ان عرّف ابن جني (392هـ) الحقيقة والمجاز تعريفا موجزا بقوله ((فالحقيقة ما أقرّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة ، والمجاز ما كان بضد ذلك)) ابن جني 1983 / 2 / 442 إلا أنّ استعمال الألفاظ في قسمي الحقيقة والمجاز ظلّ مسألة خلافية ، لأن الاستعمال يحتكم إلى معرفة الوضع الأول للألفاظ ، وكما نعلم أنّ الألفاظ جميعها تحتاج إلى المواضعة ينظر الفارابي / الألفاظ المستعملة في المنطق 1986 / 101 - 102 ، والغزالي / معيار العلم 1983 / 36 ، ويرى زادة 1968 / 1 / 394 - 395 بأنّ الدوال بأنواعها جميعاً تحتاج إلى المواضعة . ينظر : زادة / 1 / 394 - 395 ، لكن تحديد الوضع الأول يعود باللغويين إلى نقطة التيه في نهاية نسق التحليل الزماني للغة ، بسبب انقطاع سلسلة الإثبات لعدم توفّر مدونة تصل بهم إلى معرفة الوضع الأوّل ، وقد رافق هذا الغموض إيمانهم بنمو اللغة عن طريق تغيير الوضع بالاصطلاح على معانٍ جديدة بمرور الزمن . فدعاهم ذلك إلى توصيف اللغة في معظمها بأنها مجاز ، ينظر: ابن جني 1983 / 2 / 448 ، وعلى هذا الافتراض بنيت

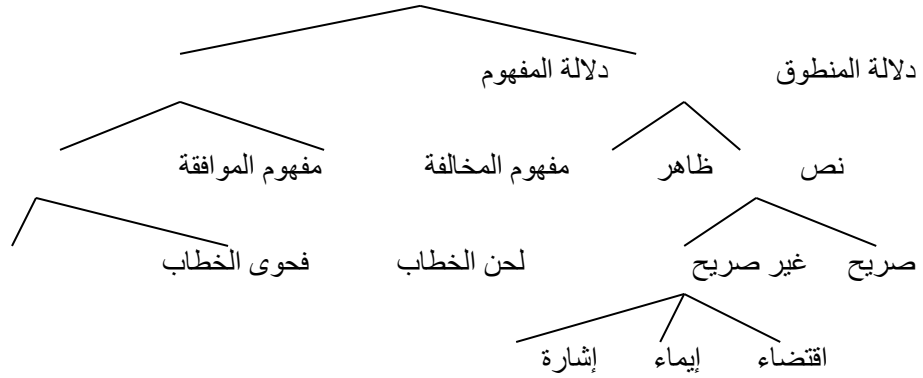
بعض الآراء الاعتبارية فقد قسم ابن جني الدلالة تقسيماً ثلاثياً ، لغوية وصناعية ، ومعنوية ، ففعل (قام) يدل لفظه على مصدره ، أي القيام ، ويدل بناؤه أي صيغته ووزنه على زمانه ، ويدل معناه (لأنه فعل) على فاعله ، ينظر: نفسه / 3 / 98 . فبنى حكم إشارة لفظ الفعل إلى مصدره على مقدمة مسبقة بأن الأصل اللغوي هو المصادر الموضوعية أولاً - كما يتصور النحاة البصريون - ثم اشتقت منها الأفعال ، ولذلك يدل الأحدث على الأقدم في الوجود . والحقيقة أنها مسألة افتراضية ، لا يمكن الاطمئنان إليها . وإن عناية العرب بالبدال اللفظي دعاهم إلى تشقيق النظر - تحت هيمنة مفاهيم العموم والخصوص ، والكيف - إلى حيز دراسة متلق النص للوصول إلى الصورة المثلى لكيفية استنباط الأحكام والمفاهيم التي يقصدها متلق النص . فقال الفقهاء بالخصوص ، الذي يراد به حمل النص على ما يشر إليه ، أو على بعض ما يقتضيه في اللغة ينظر الأندلسي (دت) / 1 / 39 ، أو بالاستثناء من عموم ينظر: نفسه / 3 / 363 ، وقالوا بالعموم ، وهو قسمان: منه مفسر ، ومنه مجمل ؛ فالمجمل لا يفهم معناه من ظاهره ، فلا بد من طلب المراد فيه بالاستعانة بما حول النص ، أو بنص آخر ينظر: نفسه / 3 / 385 ، ولذلك كان تفكير الفقهاء مركزاً على كيفية دلالة اللفظ على المعنى ، فتوصلوا إلى أربعة خصائص للدلالة: دلالة (العبارة) وهي دلالة اللفظ على المعنى المراد أصالة أو تبعاً ، ودلالة (الإشارة) وهي دلالة اللفظ على معنى يفهم بعد شيء من التأمل ، ودلالة (الدلالة) أو دلالة النص ، وهي دلالة على مسكوت عنه فضلاً عن دلالة اللفظ ، ودلالة (الاقتضاء) ، وهي دلالة النص على مسكوت عنه واجب الوجود عقلاً ، لاقتضاء الصدق - صدق العبارة - ينظر: شعبان 1971 / 294 ، وحسان 1973 (اللغة العربية) / 22-23 / وحسان (الأصول) / 49-50 ، والجابري 1986 / 2 / 60-61 ، وعلي 1993 / 72 وما بعدها ، وقسم جمهور الفقهاء الدلالة قسمين دلالة المنطوق ، وهي : ((ما فهم من دلالة اللفظ قطعاً في محل النطق)) الأمدي / الإحكام 1980 / 3 / 93 ، ودلالة المفهوم ، وهي : ((ما فهم من اللفظ في غير محل النطق)) ، نفسه / 3 / 94 ، ويمكن رسم أنواع ، وخصائص اللفظ من حيث اعتبار كيفية دلالة النص على المعنى خصائص النوال كالاتي :



خصائص اللفظ من حيث اعتبار كيفية دلالة النص على المعنى



كيفية دلالة اللفظ على المعنى عند الجمهور، ينظر: الأمدي 96/3/1980.



خاتمة :

انتهى التفكير النقدي العربي إلى تحديد خصائص العلامات اللسانية كالآتي :
 للعلامات اللسانية خصائص يمكن رصدها عن طريق تتبع علاقة العناصر المكونة لها ، وأول تلك الخصائص هي خصيصة التماثل بين الدال و المرجع ، الذي يمكن التعبير عنه بأنه علاقة طبيعية ، وإذا أمعن النظر إلى نوع المرجع سنجد خصيصة ثانية هي التماثل بين الدال ونوع المرجع ، إذ يمكن أن تظهر الأفعال والحركات نوعاً من المرجع وتتفاوت الأصوات في تمثيلها بحسب قوتها وتكرارها .
 ووجد المفكرون العرب أن الأعم الأغلب من العلامات اللسانية تحكمها العلاقة الاعتباطية وقد أثبتوا ذلك بالحجة والبرهان ، فأشاروا إلى أن ذلك خصيصة تكاد أن تكزن عامة بين العلامات اللسانية باختلاف اللغات واللهجات .

وفتح لهم ذلك باباً للتفكير في تحديد خصيصة رابعة إلا خصائص الدوال بحسب السياق ، وتكون الألفاظ ملحوظة بأمر كلي أو جزئي ، وبوضع شخصي أو نوعي . ويمتد ذلك للقول بخصيصة العلامات اللسانية العقلية بحسب التضامن والالتزام ، الذي مهد لأفاق الاستعمال الحقيقي والمجازي للألفاظ ، فتلوح المعابر إلى تخوم الحيز البلاغي في الفكر ، لتثقيق القول في أنواع الالتزام المتمثلة في الصفات ، و الالتزام خارج اللفظ ، ثم الوصول إلى خصيصة خامسة تتعلق بأنواع المعاني الخاصة والعامة والمشاركة ، وأنواع الدلالة لغوية كانت أم صناعية أم معنوية ، ثم الانتقال إلى خصائص دقيقة ضمن النوع الواحد ، فتودي العلامات دلالات عبارة أو إشارة أو اقتضاء ، أو دلالة نص . وتنقسم دلالة النص إلى صريحة ، وغير صريحة . إذا كانت دلالة منطوف ، أما إذا كانت دلالة مفهوم ، فتكون موافقة أو مخالفة ، لأسباب يقتضيها واقع النص نفسه .

المصادر والمراجع

- الأمدي سيف الدين / الإحكام في أصول الأحكام / دار الكتب العلمية / بيروت/ 1980 .
- الأمدي سيف الدين / غاية المرام في علم الكلام / تحقيق حسن محمود عبد اللطيف / منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية / لجنة احياء التراث الإسلامي / القاهرة / 1971 م .
- ابن تيمية / كتاب الايمان / المكتب الإسلامي للطباعة والنشر / 1381 هـ / 1961 م .
- ابن جعفر قدامة / نقد الشعر / تحقيق : الدكتور عبد المنعم خفاجي / دار الكتب العلمية / بيروت / لبنان / (د.ت) .
- ابن جني / الخصائص / تحقيق : محمد علي النجار / عالم الكتب / ط3 / بيروت / 1983 م .
- ابن دريد / الاشتقاق / تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون / الناشر : مكتبة الخانجي بمصر / (د.ت) .
- ابن سينا / البرهان / تحقيق : الدكتور عبد الرحمن بدوي / دار النهضة العربية / القاهرة / 1966 م .
- ابن سينا / كتاب الشفاء / تحقيق : الدكتور أحمد فؤاد الأهواني مراجعة إبراهيم مذكور / القاهرة / 1965 م .

- ابن فارس أبو الحسين علي أحمد / الصاحب في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها / تعليق : أحمد حسن بسبح / منشورات محمد بيضون / دار الكتب العلمية / ط1 / بيروت / 1997م .
- ابن المعتز عبد الله / البديع / تح : محمد عبد المنعم خفاجي / ط2 / القاهرة / 1945 م .
- ابن منظور أبو الفضل محمد بن مكرم / لسان العرب / دار صادر للطباعة والنشر / بيروت / 1375هـ - 1965م .
- أخوان الصفا / رسائل أخوان الصفا وخلان الوفا / عناية خير الدين الزركلي / مصر / 1928م
- الأسد أبادي القاضي عبد الجبار / المغني في أبواب التوحيد والعدل / القاهرة / وزارة الثقافة والارشاد القومي (د.ت) .
- الأصفهاني أبو الفرج / كتاب الاغاني / تصحيح أحمد الشنقيطي / مطبعة ساسي / مصر / (د.ت) .
- الأندلسي ابن حزم / الأحكام في أصول الأحكام / مطبعة الامام / بمصر / ط2 / (د.ت) .
- أنيس إبراهيم / دلالة الألفاظ / مكتبة الانجلو المصرية / القاهرة / 1980م .
- الباقلاني أبو بكر / اعجاز القرآن / 181 / تحقيق : السيد أحمد صقر / دار المعارف / بمصر / القاهرة / 374هـ - 1954م .
- الباقلاني أبو بكر محمد بن الطيب / التمهيد / تحقيق : الأب يوسف مكارثي / المكتبة الشرقية / بيروت / 1957م .
- بالمر. ف / علم الدلالة / ترجمة الدكتور مجيد عبد الحليم الماشطة / بغداد / 1985م .
- البصري أبو الحسن / المعتمد في أصول الفقه / تحقيق : محمد حميد الله المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية / دمشق / 1984م .
- بيرس / مدخل إلى السيميوطيقا - مقالات مترجمة ودراسات / باشراف سيزا قاسم ونصر حامد ابو زيد / دار إلياس العصرية / مصر / 1986م .
- التفتازاني سعد الدين / شرح السعد (مختصر المعاني) / تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد / مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده / القاهرة / (د.ت) .
- التهانوي محمد علي / كشف اصطلاحات الفنون / تحقيق : الدكتور لطفي عبد البديع ، ومراجعة الأستاذ أمين الخولي / المؤسسة المصرية العامة للتأليف / مصر / 1963م .
- التوحيدي / البصائر والذخائر / تحقيق : إبراهيم الكيلاني / مطبعة أطلس ومطبعة الانشاء / دمشق / 1964م .
- تودوروف تزفتان / السيميائية والنص الأدبي (أعمال ملتقى معهد اللغة العربية وآدابها) السيميائية ترجمة : زبيد حنون / جامعة عنابة / باجي مختار / الجزائر / 1995م .
- الجابري محمد عابد / بنية العقل العربي ، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية / ط1 / مركز دراسات الوحدة العربية / بيروت / 1986 .
- الجاحظ أبو عمرو عثمان بن بحر / الحيوان / تحقيق : عبد السلام محمد هارون / مطبعة الحلبي / مصر / ط2 / 1385هـ - 1965م .
- الجرجاني عبد القاهر / أسرار البلاغة / تحقيق : هـ . ريتز / مطبعة وزارة المعارف / اسطنبول / 1954م .
- حاتم الطائي (ديوان) / صنعة يحيى بن مدرك الطائي / رواية : هشام بن محمد الكلبي / تحقيق : الدكتور عادل سليمان جمال / مطبعة المدنب / القاهرة / (د.ت).

- حسان تمام / الأصول ، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، النحو - فقه اللغة - البلاغة / عالم الكتب / القاهرة / 1425 هـ - 2004 م .
- حسان تمام / اللغة العربية معناها ومبناها / الهيئة المصرية العامة للكتاب / 1973 .
- الخفاجي ابن سنان / سر الفصاحة / شرح وتصحيح : عبد المتعال الصعيدي / مطبعة محمد علي صبيح وأولاده / القاهرة / 1969 م .
- الرازي فخر الدين / مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) / المطبعة البهية المصرية / ط1 / 1938 م .
- الرافي / اعجاز القرآن / دار الكتاب العربي / بيروت / 1973 م .
- الرماني أبو الحسن علي بن عيسى / النكت في إعجاز القرآن / دار المعارف / مصر / 1968 م .
- روزنتال فرانتز / مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي / / ترجمة : الدكتور أنيس فريحة / دار الثقافة / بيروت / ودار الريحاني للطباعة والنشر / 1961 م .
- الريزوي مصطفى / شرح متن البرهان / المطبعة العثمانية / حيدر آباد الدكن / (د.ت) .
- زادة أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى / مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم / مراجعة وتحقيق : كامل بكري وعبد الوهب أبو النور / دار الكتب الحديثة / 1968 م .
- الزبيدي محمد بن الحسن / طبقات النحويين / تحقيق : محمد أبو الفضل / القاهرة / 1373 هـ - 1954 م .
- زهير بن ابي سلمى (شرح ديوان) / صنعة الإمام أبي العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني ثعلب / تح: أحمد السعدوي / دار الكتب المصرية / مصر / 1363 هـ - 1944 م .
- زيدان جرجي / الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية / مراجعة وتعليق : مراد كامل / دار الهلال / القاهرة / 1969 م .
- السامرائي ابراهيم / الاعلام العربية ، دراسة لغوية اجتماعية / 14 / المكتبة الأهلية بغداد / 1964 م
- السراج أبو محمد جعفر ... القاري البغدادي / مصارع العشاق / تحقيق : أحمد يوسف نجاتي وأحمد مرسي مشالي / القاهرة / مكتبة الانجلو المصرية / 1375 هـ - 1956 م .
- السكاكي أبو يعقوب / مفتاح العلوم / تحقيق : أكرم عثمان يوسف / مطبعة دار الرسالة / بغداد / ط1 / 1982 م .
- السيوطي جلال الدين / المزهري في علوم اللغة وأنواعها / تحقيق : محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم / دار الفكرة / القاهرة (د.ت) .
- شاكر أحمد / مجلة المقتطف / ع ابريل / 408 ، وع مارس / 380 ، وع يونيو / 60 / سنة 1940 .
- شعبان زكي الدين / أصول الفقه الاسلامي / منشورات جامعة بنغازي ليبيا / ط2 / 1971 .
- شيشرون / علم الغيب في العالم القديم / ترجمة : توفيق الفيل / مطبعة الاعتماد / مصر / مكتبة الآداب بالجماميز / 1946 م .
- طاليس أرسطو / فن الشعر / ترجمة : الدكتور عبد الرحمن بدوي (ومعه الترجمات والشروح القديمة) / دار الثقافة بيروت / ط2 / 1973 م .
- ظاظا حسن / كلام العرب / دار النهضة العربية / بيروت / 1976 م .
- العسكري أبو هلال / الفروق في اللغة / تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي / في دار الآفاق الجديدة / بيروت / ط5 / 1981 م .

- العسكري أبو هلال / كتاب الصناعتين / تحقيق : علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم / القاهرة / ط2 / 1971م .
- العلايلي عبد الله / تهذيب المقدمة اللغوية / تحقيق : الدكتور أسعد علي / دار النعمان / ط1 / بيروت / 1388هـ / 1968م .
- العلوي ابن طباطبا / عيار الشعر/ تحقيق : الدكتور طه الحاجري والدكتور محمد زغلول سلام / المكتبة التجارية الكبرى / القاهرة / 1956م .
- العلوي يحيى بن حمزة / الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز / تحقيق : مجموعة من العلماء بإشراف الناشر / دار الكتب العلمية / بيروت / 1982م .
- علي محمد محمد يونس / وصف اللغة العربية دلاليًا / منشورات جامعة الفاتح / مطابع اديتار / ليبيا / 1993م .
- عمر أحمد مختار / علم الدلالة / مكتبة دار العروبة للنشر / الكويت / 1982م .
- الغزالي أبو حامد / المستصفي في علم الأصول (وبذيله فواتح الرحموات بشرح مسلم الثبوت) / المكتبة التجارية الكبرى / مصر / 1937م .
- الغزالي أبو حامد / معيار العلم في فن المنطق / دار الاندلس / بيروت / ط4 / 1983م .
- فاخوري عادل / علم الدلالة عند العرب ، دراسة مقارنة مع السيميائية الحديثة / دار الطليعة للطباعة والنشر / بيروت / ط1 / 1985م .
- الفارابي / شرح الفارابي لكتاب أرسطو طاليس للعبارة / نشر : ولهم كوتش اليسوعي وستانلي مارو اليسوعي / المطبعة الكاثوليكية / بيروت / 1960م .
- الفارابي/ كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق / تحقيق : محسن مهدي / دار المشرق / بيروت / 1986م .
- الفارابي / كتاب الحروف / حققه وقدم له وعلق عليه : الدكتور محسن مهدي/ دار المشرق / بيروت / 1970م .
- القرطاجني حازم / منهاج البلغاء وسراج الأدباء / تحقيق : محمد الحبيب بن الخوجة / دار الغرب الاسلامي / بيروت / ط3 / 1986م .
- قطب سيد / التصوير الفني في القرآن / القاهرة / 1966م .
- قطب سيد / مشاهد القيامة في القرآن / 108 / دار المعارف / ط2 / القاهرة / 1956م .
- مجاهد عبد الكريم/ الدلالة اللغوية عند العرب / دار الضياء للنشر والتوزيع / عمان / 1985م .
- المسدي عبد السلام / التفكير اللساني في الحضارة العربية / الدار العربية للكتاب / القاهرة / ط2 / 1986م .
- المسدي عبد السلام / مباحث تأسيسية في اللسانيات / مطبعة كُتَيْب / تونس / 1997م .
- معمر بن المثنى أبو عبيدة / مجاز القرآن / تحقيق : محمد فؤاد السزكين / الناشر / محمد سامي أمين الخفاجي / مصر ط1 / 1954م - 1374هـ .
- مومزن كاترينا / جوتة والعالم العربي / ترجمة : الدكتور عدنان عباس علي / سلسلة عالم المعرفة / الكويت / 1995م .
- النويري أحمد بن عبد الوهاب شهاب الدين القرشي / نهاية الإرب في فنون الأدب / تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد رفعت فتح الله / المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة (د.ت) .

- هارتمان وستورك / معجم اللغة واللسانيات / ترجمة : توفيق عزيز ومروان محمد / دار المأمون للترجمة والنشر / بغداد / ط1 / 2012 م .
- الهجري أبو علي هارون بن زكريا / التعليقات والنوادر / دراسة وتحقيق : الدكتور حمود عبد الأمير الحمادي / دار الشؤون الثقافية العامة / العراق / بغداد / ط2 / 1987 م .
- الهذليين (ديوان) / نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب / الناشر الدار القومية للطباعة والنشر / القاهرة / 1385 هـ - 1965 م .
- وافي علي عبد الواحد / علم اللغة / دار نهضة مصر للطبع والنشر / ط7 / الفجالة - القاهرة / 1972 م .